منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 11/4484/2016
19 يوليو/تموز 2016

السلطات البحرينية تُصعِّد اعتداءاتها على حقوق الإنسان بحلِّ جمعية سياسية قيادية

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن إقدام السلطات البحرينية على حلِّ الجمعية السياسية المعارضة الرئيسية في البلاد بعد مرور أسابيع على مضاعفة مدة الحكم بالسجن الصادر بحق زعيمها من قبل محكمة الاستئناف يُعتبر اعتداء صارخاً على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاشتراك فيها يهدف إلى إسكات المعارضين والمنتقدين.

فقد قضت محكمة في البحرين يوم الأحد الماضي بحلِّ "جمعية الوفاق" عقب تعليق أنشطتها وإغلاق مكاتبها وتجميد أصولها في 14 يونيو/حزيران. وأمام جمعية الوفاق مدة 45 يوماً لاستئناف الحكم.

وتعتبر منظمة العفو الدولية هذا القرار بمثابة اعتداء على حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ولم تقدم السلطات البحرينية أية أدلة ذات صدقية على أن الجمعية ليست سوى حركة معارضة سلمية.

إن التشجيع على الاحتجاجات سلمية، والانتقاد السلمي للسلطات والقوانين البحرينية، ودعوة المجتمع الدولي إلى القيام بدور فاعل في دعم الإصلاحات الحقيقية في البحرين، لا تعتبر أسباباً مشروعة لإغلاق "جمعية الوفاق" أو أية جمعية معارضة سلمية أخرى.

وشملت الاتهامات التي نظرت فيها المحكمة مزاعم تقول إن "جمعية الوفاق" أيدت العنف في سلسلة من التغريدات نشرتها في عام 2015، وشجعت على المسيرات والاعتصامات الجماهيرية للتحريض على المعارضة الطائفية، وأظهرت تضامنها مع شخص مُدان بالتحريض على كراهية النظام، إشارةً إلى الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر الشيخ علي سلمان سجين رأي سُجن ظلماً بتهم التحريض على البغضاء، وعدم الانصياع للقوانين وانتقاد المؤسسات العامة. وفي مايو/أيار، حكمت عليه محكمة الاستئناف بالسجن تسع سنوات، وهي مدة تزيد على ضعف مدة حكمه السابق.

وورد في قرار حل "جمعية الوفاق" أن الجمعية خالفت دستور البلاد، وتحدَّت سلطاتها بشكل متكرر، ووصفت برلمان البحرين بأنه غير شرعي وصوري، واستخدمت أماكن العبادة كمنابر سياسية، ودعت إلى المقاطعة الاقتصادية بالتزامن مع محاكمة الشيخ علي سلمان.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن قرار المحكمة لم يقدم أسباباً منطقية واضحة تدعم القول إن التغريدات ذات الصلة التي نُشرت على تويتر قد "أيدت" العنف أو حرَّضت عليه.

وكان من المقرر إصدار الحكم بحل الجمعية في أكتوبر/تشرين الأول، ولكن السلطات البحرينية سرَّعت الإجراءات كي تبدأ في يونيو/حزيران. وخلال إحدى جلسات المحكمة التي عُقدت في 28 يونيو/حزيران انسحب محامو الدفاع عن

"جمعية الوفاق" احتجاجاً على منعهم من دخول مقرات الجمعية، وقالوا إن ذلك أضعف قدرتهم على إعداد مرافعات دفاعية فعالة. ورفضت المحكمة طلب محام آخر تمثيل "جمعية الوفاق" لأسباب إجرائية.

ولطالما أكدت "جمعية الوفاق" على التزامها بعدم استخدام العنف، بما في ذلك أثناء انتفاضة عام 2011. وقد داست السلطات البحرينية، مرة تلو أخرى، على كافة الحقوق الإنسانية للنشطاء السياسيين السلميين في البحرين. إن إغلاق "جمعية الوفاق" لا يضيف سوى مزيد من البراهين على أنه لن يُسمح بالمعارضة السلمية في البحرين.

في 17 يوليو/تموز، وفي قضية أخرى ذات صلة، اتهم الادعاء العام الزعيم الروحي للوفاق آية الله عيسى قاسم بجمع أموال بطريقة غير مشروعة وغسل الأموال. وفي 20 يونيو/حزيران، تم تجريده من جنسيته البحرينية بشكل تعسفي. وستبدأ محاكمته في أغسطس/آب.

وجاء قرار حل "جمعية الوفاق" بعد شهرين من تصعيد القمع في البلاد، وهي فترة شهدت اعتقال ومحاكمة المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب، فضلاً عن قرارات منع السفر التي طاولت مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وسجناء رأي سابقين، والإبعاد القسري للمحامي البحريني تيمور كريمي، الذي أُسقطت جنسيته تعسفاً في عام 2012.